

## «تقرير المصير» يهدد السلام في السودان

ورقة علمانية الدولة مناورة للضغط على الحكومة من أجل المكاسب

توصلت الحكومة السودانية وجناح مالك عقار في الحركة الشعبية قطاع الشمال إلى توافق حول معظم ملفات الاتفاق الإطاري بشأن مسار المنطقتين (النيل الأزرق وجنوب كردفان)، لكن بقي بند الترتيبات الأمنية وهياكل الحكم قيد التفاوض وهو من النقاط الحاسمة في مفاوضات السلام والتي تجعل الأخيرة في مفترق طرق، لاسيما إثر تهديد عبدالعزيز الحلو الذي يتزعم فصيلاً منافساً لفصيل عقار بالانسحاب من المفاوضات واللجوء إلى تفعيل مطلب حق تقرير المصير، إذ لم تستجب الحكومة لتطبيق علمانية الدولة.

جوبا - عقد وفد الحكومة السودانية جلسة مباحثات ثانية، السبت، مع وفد الحركة الشعبية قطاع الشمال - جناح مالك عقار، بشأن مسار المنطقتين (النيل الأزرق وجنوب كردفان)، بحضور وساطة دولة جنوب السودان، استكمالاً لمشاورات انطلقت الجمعة، بعد توقفها مدة يومين للاحتفالات بأعياد الميلاد، وأكدت دولة جنوب السودان، السبت، تواصل الحكومة وجناح عقار إلى اتفاق حول معظم ملفات الاتفاق الإطاري، وبقاء بند الترتيبات الأمنية وهياكل الحكم قيد التفاوض وهو من النقاط الأهم والحاسمة لإنجاح مفاوضات السلام.

وقررت جوبا تعليق المفاوضات إلى يوم الاثنين، وصول وفد من الخرطوم مختص في مجال الترتيبات الأمنية ينضم إلى الوفد الرسمي المفاوض، ويواجه هذا المسار صعوبات جراء انقسام الحركة الشعبية قطاع الشمال إلى فصليين، الأول يرأسه مالك عقار، ولديه شعبية سياسية كبيرة في النيل الأزرق، والثاني يتزعمه عبدالعزيز الحلو ويسيطر عسكرياً على مرتفعات جبال النوبة بجنوب كردفان وله حضور ميداني قوي.

وهدد الحلو، السبت، بالانسحاب من المفاوضات واللجوء إلى تفعيل مطلب حق تقرير المصير، إذ لم تستجب الحكومة لتطبيق علمانية الدولة، ما يعرقل المفاوضات، ويهدد بتعليق هذا المسار بالتوازي مع تاجيل مساري الشرق ودارفور.

لم يدخل عبدالعزیز الحلو حتى الآن جلسات تفاوض حاسمة تمهيدا للتوقيع على اتفاق سلام خاص بمسار "المنطقتين"، غير أنه أعلن الأربعاء الماضي، تمديد وقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة ثلاثة أشهر في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وشددت قيادات بارزة في جناحه على صعوبة التوصل إلى حلول لقضايا

الحرب أبرزها السلام والهوية، دون أن تكون العلمانية الحل الدستوري الذي يحدد ملامح وطبيعة الدولة. ويرى مراقبون أن استخدام ورقة علمانية الدولة في هذا التوقيت قد يكون مناورة سياسية للضغط على الحكومة بما يضمن الحصول على مكاسب كبيرة، وأن فكرة الانسحاب من المفاوضات واللجوء إلى حق تقرير المصير لن تكون في صالح جناح الحلو، في وقت يشهد التفافاً داخلياً حول السلام، لأن مكان هذا الطرح مؤتمر جامع يضم كافة الأطراف.

ولم تبد السلطة الانتقالية موقفاً واضحاً من هذا المطلب حتى الآن. لكن عضو مجلس السيادة الانتقالي محمد حسن التعايشي قال، في مؤتمر صحافي الخميس، "طرح بعض الأطراف لقضية العلمانية للتفاوض يحتاج إلى إنشاء بيئة تشريعية تحفظ الحقوق والواجبات والوصول إلى إجابة حول ما إذا كان فصل الدين عن الدولة يحل كافة القضايا الإثنية والدينية".

وقال القيادي بالجبهة الثورية، المرضي أبو القاسم، في تصريح لـ"العرب"، إن الجبهة ملتزمة بالتنسيق مع جميع الأطراف من أجل الوصول إلى اتفاق نهائي بشأن مسار "المنطقتين"، والاجتماعات الجارية تناقش قضايا

التعويضات الإنسانية للمواطنين ومشكلات النازحين والرتيبات الأمنية وقضايا البيئة، ومتوقع أن يكون هناك اتفاق إطاري بين الحركة الشعبية، جناح مالك عقار، والحكومة الانتقالية خلال الأيام المقبلة.

### التركيز على المناطقية يبرهن بحث قادة الحركات المسلحة عن توزيع المغامات بعيداً عن جوهر السلام الشامل، ما يفضي إلى صعوبات جمة

ويشهد مسار دارفور نظرة متحفظة لإعادة ترتيب الأوراق عقب وقوع أحداث قبلية اندلعت مؤخراً بين قبيلتي "المساليت" و"العرب" بمدينة الجنيبة عاصمة غرب دارفور، وأسفرت عن مقتل 41 شخصاً.

وأشار أبو القاسم إلى أنه تقرر تشكيل لجنة مشتركة من الحكومة والجبهة الثورية، مكونة من 24 عضواً مهمتها عقد مؤتمر تحت عنوان "أصحاب المصلحة"، والمرجح أن تنطلق أعماله اليوم (الأحد).



### المتابع لا تنتهي

في سقوط بعض الولايات التي بحاجة إلى مناقشة أزماتها، وعلى رأسها شمال وغرب كردفان، وأن هناك 15 ولاية، بعضها غير ممثل في اجتماعات جوبا، عانت من متاعب الحروب في الأعوام الماضية، ما يجعل رؤية السلام الحالية قاصرة وغير قادرة على دفع عجلة التنمية في مناطق الهامش.

وأضاف لـ"العرب"، أن تشعب القضايا الأساسية وعدم حدوث تقدم منذ التوقيع على الإعلان السياسي بين الجبهة الثورية والسلطة الانتقالية في 21 أكتوبر الماضي، جعل المفاوضات تراوح مكانها، ومن المتوقع أن تمتد إلى نهاية العام الجديد، وهو أمر سوف تكون له آثار قاتمة على سير المرحلة الانتقالية.

ولفت إلى أن التركيز على المناطقية يبرهن بحث قادة الحركات المسلحة عن توزيع المغامات والمحاصصة بعيداً عن جوهر السلام الشامل، وقد يؤدي ضعف مهارات الحكومة في التفاوض إلى انجرافها نحو المزيد من التفاصيل، لأنها تبحث عن تهدئة الأجواء، ما يفضي إلى صعوبات جمة حال جرى التوصل إلى سلام، لأن توزيع المناصب الوزارية الاتحادية والولايات على الحركات المسلحة وقوى الحرية والتغيير، ربما يفرز ترهلاً إدارياً.

ويضم المؤتمر قوى ممثلة للمجتمع المدني في غرب دارفور للاتفاق على تمثيلهم في المفاوضات، وتنظيم مؤتمر آخر للنازحين بمدينة الفاشر في 10 يناير الجاري، تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة العاملة في دارفور (يوناميد)، ومن المنتظر أن يخرج بتوصيات يرفعها وفد من النازحين إلى المفاوضين في جوبا. ويتعرض مسار شرق السودان أيضاً لمشكلات دقيقة، بعد تجدد الاشتباكات بين قبيلة "البنني عامر" و"النوبة" الجمعة ما أدى إلى سقوط 9 قتلى و60 مصاباً، في وقت تستعد فيه الحركات السياسية هناك العام مؤتمر تشاوري جامع لمناقشة قضايا الشرق في مفاوضات جوبا، وسط خلافات حول أحقية التمثيل في مسار التفاوض.

ويذهب العديد من المتابعين للتأكيد على أن تجزئة قضايا السلام على أساس عرقي ومناطقي وسياسي، أدت إلى هذا التفكك الذي تعاني منه حالياً، وستؤثر الخلافات الراهنة سلباً على مجمل القضايا القومية، إذا أفلحت جهود الوساطة في التوصل إلى سلام شامل في كل منطقة على حدة. وقال أستاذ العلوم السياسية بجامعة بحري بالخرطوم، أبو القاسم إبراهيم آدم، إن تقسيم المسارات الحالية تسبب

### الحزب الحاكم الموريتاني يتعهد بدعم رؤية الرئيس

نواكشوط - تعهد رئيس حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم في موريتانيا سيد محمد ولد الطالب أعمار، السبت، بدعم برنامج الحكومة وإسناد البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني وفي نفس الوقت "تطبيع" العلاقة مع المعارضة. وقال سيد محمد ولد الطالب، في أول مؤتمر صحافي منذ انتخاب القيادة الجديدة للحزب في مؤتمره نهاية الشهر الماضي وبعد أزمة حادة بين الرئيس السابق للجمهورية محمد ولد عبدالعزيز وخلفه الرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني، "نلتزم بالدعم السياسي المطلوب لتطبيق برنامج تعهداتي، والدفاع عن الحكومة لمواجهة التحديات الكبرى كالتهجير المناخي ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والدفع بوتيرة التنمية عبر مجموعة الإصلاحات التي بدأها رئيس الجمهورية على مستوى الصحة والتعليم، ومؤازرة المحتاجين والمغبوبين في موريتانيا".

وأضاف ولد الطالب أعمار أن الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم في موريتانيا سيكون حزباً متماشياً مع حالة التطبيع السياسي التي تعيشها البلاد.

وأكد تمسكه بـ"سياسة الانفتاح التي مكنتنا من تعزيز صفوفنا وتقويتها، وفي نفس الوقت سنعمل على تعزيز أغلبية رئاسية حاكمة قوية".

وشدد على احترام الحزب الحاكم للمعارضة بمختلف قواها "ونتشارك معها من منطلق كونها معارضة تراقب ما بيننا وهو اختلاف وليس خلافاً، تضاد وليس إغواء، نقاش وليس تخوياً".

والأسبوع الماضي ضم حزب الاتحاد من أجل الجمهورية إلى اقتلافه أربعة أحزاب بينها حزب العهد الوطني للديمقراطية والتنمية (عادل) المعارض الذي سيعزز عضوية في البرلمان الغالبية التي يتمتع بها حزب الاتحاد، إلى جانب تيار راشدون الذي يرأسه القيادي السابق بحزب تواصل الإسلامي عمر الفتح.

وسمرت العلاقة بين الحزب الحاكم والسلطة في عهد الرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز بأزمات كبيرة وبشبهه قطعية بسبب انعدام الثقة وتباين المواقف، ما جعل المراقبين يعتبرون الحالة الموريتانية طيلة حكم الرئيس السابق حالة أزمة سياسية بين الأغلبية والمعارضة.

وحكم ولد عبدالعزيز البلاد بقبضة من حديد وسجن أعضاء في مجلس الشيوخ عارضوا قراره إلغاء المجلس الذي اعتبره "مكلفاً جداً ولا فائدة فيه". في المقابل، أظهر ولد الشيخ الغزواني مرارا مؤشرات انفتاح على الراي الآخر بالتزامن مع توسيعه قاعدة مؤيديه.

## النهضة تحاول كسب المزيد من الوقت لتمير حكومة الجملي

وتتهم المنظمة الحقوقية القاضي بالتضييق عليها أثناء الفترة الاستبدادية في حكم الرئيس الراحل زين العابدين بن علي قبل ثورة 2011.

وأوضحت الرابطة أن درويش هو أحد أذرع (نظام) بن علي الذي استعمله في هرسلة (التضييق على) الرابطة ومنع هيئتها من النشاط وتعليق صلاحياتها مع التنفيذ على المسودة يوم 27 نوفمبر عام 2000 وقد حرر هذا الحكم بخط يده وذبله بإمضاءه.

وتواجه الحكومة المقترحة تحفظات أخرى من قبل أحزاب معارضة ومنظمات من المجتمع المدني تشمل معياري الكفاءة والاستقلالية الفعيلة من الأحزاب، وهما المعياران اللذان تعهد الجملي بضمانهما في اختيار وزرائه، بجانب الحضور الضيق للعنصر النسائي في الحكومة بنسبة تناهز 17 بالمئة، وهو أمر يتعارض مع تطلعات المنظمات النسوية. وقالت الرابطة إنها "ترفض هذا الترشيح (لوزير الدفاع) وتستغرب وجود غيره من الأسماء التي تحوم حولها شبهات فساد".

ودعت المنظمة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المكلف إلى "مراجعة الترشيحات المستترة وطمأنة المجتمع المدني والراي العام"، كما حثت نواب البرلمان على رفض تعيين عماد درويش والثبت في بقية التعيينات.

وتجيبا تونس (14 مقعداً)، والمستقبل (9 مقاعد)، وغير المنتمين إلى كتل (29 نائباً).

والخميس، أعلن رئيس الحكومة التونسية المكلف الجديد الجملي عن تركيبة حكومته الجديدة التي ضمت كفاءات مستقلة عن كل الأحزاب السياسية، حسب قوله، لكن الأوساط السياسية ترى عكس ذلك إذ تبين أن الكثير من الأسماء المقترحة تنتمي إلى

فيما أصدر حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد بياناً السبت دعا فيه أعضاء البرلمان إلى عدم منح الثقة للكفاءة والجملي المقترحة لأنها "لا تلبى طموحات التونسيين ولا علاقة لها بالاستقلالية على عكس ما يدعي رئيسها". وتتواتر المواقف الراضية لتركيبة حكومة الجملي المقترحة أو للبعض من الأسماء التي وردت في القائمة. فمن جانبها، انتقدت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في تونس رئيس الحكومة المكلف على خلفية ترشيحه القاضي عماد درويش في منصب وزير الدفاع.

وقالت الرابطة، في بيان السبت، إنها "تفاجأت" باختيار القاضي عماد درويش لحقيبة الدفاع لأنها تعتبر هذا الاختيار مناقضاً لمعيار احترام حقوق الإنسان "ومستفزاً".

وتحتاج حكومة الحبيب الجملي إلى الأغلبية المطلقة من الأصوات (109 أصوات من مجموع 217 لنيل ثقة البرلمان).

والكتل التي يتشكل منها البرلمان التونسي، هي حركة النهضة (54 مقعداً)، والكتلة الديمقراطية (41 مقعداً)، وقلب تونس (38 مقعداً)، وائتلاف الكرامة (21 مقعداً)، والحزب الدستوري الحر (17 مقعداً)، والإصلاح الوطني (15 مقعداً)،



تحت الضغط

ويأتي تأخير موعد الجلسة البرلمانية بهدف تغيير البعض من الأسماء التي أثار وجودها ضمن التركيبة الحكومية جدلاً كبيراً بين الأوساط السياسية وذلك تحت ضغط على الجملي من قبل حركتي النهضة وقلب تونس اللذين تنتمي إليهما أغلب الأسماء المقترحة لتقلد حقائب وزارية. وأفاد الغنوشي بأن "الأصل ألا تتم إضافة تحوير على قائمة الحكومة، لكن ما دامت القائمة لم تقدم إلى الجلسة العامة يبقى الأمر متاحاً". ولم يستبعد الغنوشي إمكانية تعديل تركيبة الحكومة.

ويطرح احتمال إدخال تعديل على تركيبة الحكومة التي أعدها الجملي مشكلات قانونية ترتبط بالإجراءات الدستورية، فيما قال سياسيون إن المسألة مرتبطة بالضغط المسلط على رئيس الحكومة المكلف من قبل الأحزاب. وقال نبيل حجي، عضو مكتب مجلس نواب الشعب والنائب عن كتلة الديمقراطية، إن إدخال مكتب مجلس نواب الشعب في حسابات والنائب عن سياسية يعد "عدواً بالدولة والحكومة". وأكد حجي، في تصريح تداولته وسائل إعلام محلية، أن أي تغيير في التركيبة الحكومية المقترحة سيكون أمراً "غير دستوري" و"مخاطبة إعلان ضمني عن أن التركيبة قد سقطت".